مجلة الجمعية الجغرافية الليبية

مجلة علمية متخصصة تصدر عن الجمعية الجغرافية الليبية

العـــدد الرابع

2011

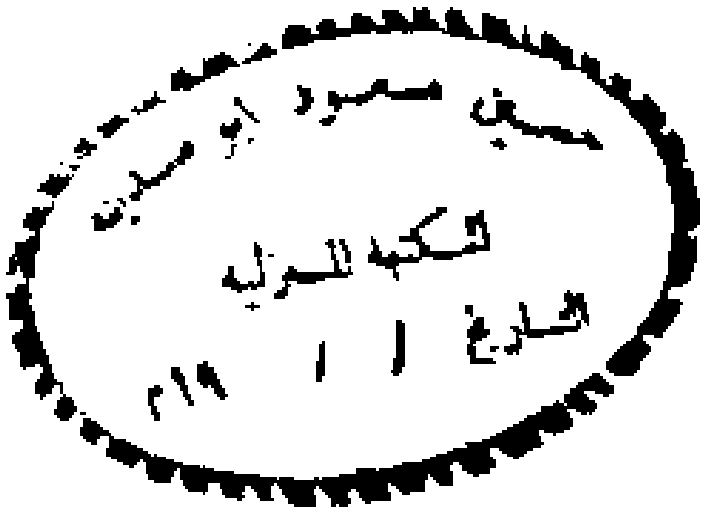

مجلـــة

الجمعية الجغرافية الليبية

العدد الرابع- 2011م

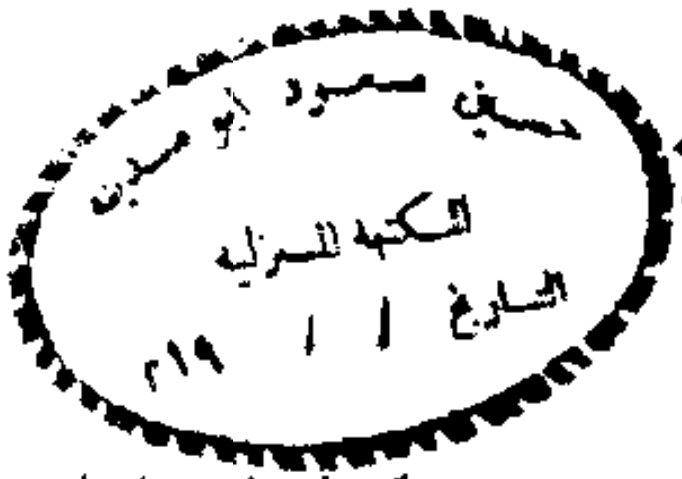

مجلة الجمعية الجغرافية الليبية

البحوث والمقالات الواردة في هذه المجلة تعبر عن وجهة نظر اصحابها ولا تعبر بالضرورة عن رأي مجلة الجمعية الجغرافية الليبية

تتم المراسلات والمشاركات على العناوين التالية:

- مكتب الجمعية الجغرافية الليبية بمدينة الزاوية .
- إدارة فرع الجمعية بالمنطقة الغربية، طرابلس.
- إدارة فرع الجمعية بالمنطقة الجنوبية، سبها.
- إدارة فرع الجمعية بالمنطقة الوسطى، سرت
- إدارة فرع الجمعية بالمنطقة الشرقية، بنغازي

الوكالة الليبية للترقيم الدولي الموحد للكتاب

دار الكتب الوطنية

بنغازي - ليبيا

هاتف : 9097074 - 9096379 - 9090509

بريد مصور : 9097073

البريد الإلكتروني :

nat_lib_libya@hotmial.com

رقم الإيداع : / 2009

ردمك - ISBN 978 – 9959 – 852 –

التنفيذ الفني / أكرم محمود جودة

المشرف العام: أ.د. منصور محمد الكيخيا
أمين الجمعية الجغرافية الليبية

رئيس التحرير: أ.د. الهادي مصطفى أبو لقمة

هيئة التحرير :

أ.د. محمـــــد الأعـــــــور
أ.د. محمـــود عبـــد الله نجـــم
د. ســـــعد محمـــد الزليتـــي
أ. منـــصور حمـــــــادي
أ. عواطـــــف الأميـــــن
أ. بـــشير عبـــد الله بـــشيـــر

اللجنة الاستشارية :

أ.د. أبو القاسم محمـــد العزابـــي
أ.د. منـــصور محمـــد البـــابور
أ.د. الـــصديق محمـــد العاقـــل
أ.د. ســـعد خليـــل القزيـــري
أ.د. عبد الحميد صالح بن خيـــال
أ.د. علـــي محمـــد صـــالح

بسم الله الرحمن الرحيم

إلى القارئ الكريم . . .

كانت قارة إفريقيا موضوع دراسة وبحث في الملتقى التاسع للجمعية الجغرافية الليبية ، الذي عقد في رحاب جامعة قاريونس ببنغازي ، نوقشت خلاله حوالي ثلاثين ورقة بحثية فيها . ونظراً إلى قيمة تلك البحوث وأهميتها ، رأت أسرة تحرير هذه المجلة أن تفرد هذا العدد لقارة إفريقيا . اختيرت معظم موضوعاته من بين الورقات البحثية التي ألقيت خلال ذلك المؤتمر ، مع إضافة بعض البحوث الأخرى .

إن اختيار بعض أبحاث ذلك الملتقى لنشرها في هذا العدد من مجلتنا لا ينقص من قيمة الأبحاث التي لم يقع الاختيار عليها ، لأن هذا الاختيار تم في حدود القدرة الاستيعابية للمجلة التي لا تتسع لكل الأوراق البحثية التي حواها الملتقى ، لذلك لجأت أسرة التحرير إلى الاكتفاء بالأبحاث التي تتناول موضوعات شاملة على مستوى القارة ، واضطرت إلى ترك تلك التي تبحث في أقاليم ومناطق محددة منها .

أخي القارئ الكريم . . .

أرجو أن يقدم لك هذا العدد من مجلة الجمعية الجغرافية الليبية باقة من الدراسات والبحوث التي تلقي مزيداً من الضوء على قارة إفريقيا خلال هذه الحقبة من تاريخها ، التي تقف فيها على أعتاب مرحلة جديدة من مراحل البناء والتطوير والتحديث ، تتطلب منها جمع كل قواها ، وتحفيز كل جهودها وتسخير كل إمكانياتها لتضمن العبور إلى مستقبلها بسلام وثقة ، وتستشرف

صباح غد مشرق يحمل إليها أنفاس العزة والكرامة ، بعد أحقاب طويلة مظلمة عانت خلالها ويلات التخلف والقهر .

باسم الجمعية الجغرافية الليبية أتوجه بخالص الشكر والامتنان إلى كل من أسهم في هذه الدراسات ، سواء تلك التي قدمت إلى الملتقى الجغرافي التاسع ، أو قدمت للنشر في هذا العدد مباشرة ، ومزيداً من الشكر والعرفان بالجميل إلى كل الزملاء الذين أسهموا بجهدهم وخبرتهم في إخراج هذا العدد من مجلة الجمعية الجغرافية إلى حيز الوجود .

والله ولي التوفيق

أ.د. منصور محمد الكيخيا

أمين الجمعية الجغرافية الليبية

محتويات العدد

ـــ الافتتاحيـــة..... 9

ـ موجات الجفاف وأثرها علـــى إيـــرادات الأنهـــار الإفريقيـــة (أ. د. أمال إسماعيل شاور) 10

ـ البنية الأساسية وأثرها على التنمية في إفريقيا (أ. د. الـــسعيد البدوي) 29

ـ الاتحاد الأفريقي والتحديات التي يواجهها (أ. عزيـــزة أحمـــد حـــسن) 61

ـ الصراعات البيئية في القـــارة الإفريقيـــة ، الأنمـــاط والنتـــائج (د. عباس غالي الحديثي) 79

ـ الثقل السكاني لإفريقيا (أ. د. منصور محمد الكيخيا) 103

ـ مستوى التنمية البشرية في إفريقيا (أ. د. إحميد محمد ساسي) 131

ـ المجاعة كظاهرة لنقص الغذاء وارتباطها بسبل توفير الغذاء في القارة الإفريقية (د علي عياد بن حامد و أ. ألفت المقطوف) . 165

ـ إفريقيا الاقتصادية في المخططات الأمريكية (د. جعفر حـــسن الطائي)..... 191

ـ الهيمنة الحضرية والسياسات المكانية في خطط التنمية الإفريقية (د. بيتر دوون ، ترجمة د. حسني بن زابيه) 217

ـ الأوبئة والأمراض في إفريقيا (أ.د محمد محمد الغلبان) 261

ـ إفريقيا وتحديات القرن الحادي والعشرين ، رؤية جغرافية
(أ.د. عبدالحميد صالح بن خيال) 293

ـ أهداف المجلة والمجالات التي تعنى بها 327

ـ أ. د. عبدالله سالم عومر في ذمة الله 329

المجاعة كظاهرة لنقص الغذاء
وارتباطها بسبل توفير الغذاء في القارة الأفريقية

د. علي عياد بن حامد(*)
أ. ألفت عبدالسلام المقطوف(*)

تمهيد :

ألقى الدكتور جاك ضيوف ، المدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة خطاباً أمام المؤتمر الإقليمي العشرين لأفريقيا ، والذي عقد بالعاصمة الأثيوبية أديس أبابا خلال الفترة 16 ــ 20 فبراير 1998 ، فقال : " لا يمكن أن يسود الأمن الغذائي في أفريقيا ما لم تتم الاستفادة من الموارد المائية والمحافظة عليها بصورة منتظمة " . ومن هذا المنطلق لا نستطيع القضاء على المجاعة إلا بتأمين الغذاء ، ولا نستطيع تأمين الغذاء إلا من خلال استغلال الموارد المائية وخصوصاً النهرية منها في مجال الزراعة المروية ، فموارد المياه في القارة وفيرة ، ولم يتم استغلال سوى القليل منها، ومعظم مياه الأنهار تنصرف نحو البحار والمحيطات دون أن يستفاد منها .

والسؤال الذي يطرح نفسه هو : متى تستغل هذه المياه من أجل القضاء على المجاعة ، وحل مشكلة الغذاء في القارة ؟ وللإجابة على هذا السؤال لابد من وضع المجاعة كمشكلة أساسية أساس في القارة ، وضعف أو تخلف القدرة على إنتاج الغذاء كمشكل إضافي .

(*) كلية الآداب ، جامعة السابع من أبريل ، الزاوية .

فالمجاعة ظاهرة تسري بين البشر كما يسري اللهب وسط الشجر ، وهي تحصد الأرواح وتنشر الوباء بدون عذر ، وإذا كانت النيران تكافح برجال متخصصين مقنعين ومزودين بمواد غالية الثمن من أجل وقف اللهب ، إلا أن المجاعة تكسر كل حاجز معترض ، وتسلخ اللحم عن الجسد ، وتجعل الجلد لصيقاً بالعظم ، ثم توقع بعشرات الملايين في كل عام من البشر .

فالقارة الأفريقية غنية بأنهارها التي تمتد آلاف الكيلومترات دون توقف ، ويسكنها ما يزيد عن سبعمائة مليون من البشر ، وقد مارس معظم سكانها زراعة الاكتفاء الذاتي التي تحقق استمرار الحياة ، ولكن في عالم يزداد عدداً وعدة ، وشدة ، وقوة لن يكون لزراعة الاكتفاء الذاتي أي دور في تحقيق الأمن والغذائي لهؤلاء البشر .

ولذلك لابد من صحوة أفريقية نحو تأمين الغذاء ، ومقاومة المجاعة ، وهذه الصحوة توقظ شعوب القارة من سبات عميق قد يكون للاستعمار الذي بُليت به القارة دور كبير في إطالته ، ولكن حركات التحرر قد أيقظت شعوبها وحاولت إبعاد الاستعمار عن أوطانها ، ولكنها لم تستطع إبعاد شبح المجاعة عن شعوبها ، وهذا يعني عدم إدراك المشكلة الأساسية ، وهي توفير الغذاء في غياب الوعي بالمسؤولية ، وعدم تحرير العقل من الهيمنة الأجنبية ، ثم الانشغال بقضايا سياسية ، حدودية ، وعرقية ، وقبلية .

وحتى يمكن فهم مشكلة المجاعة ، وتحديد أبعادها ، ووضع الحلول المناسبة لها في هذه القارة لابد من معرفة الوضع الحالي لمعظم شعوب القارة، وتحديد الموارد الرئيسية للغذاء ، والإمكانيات التي من الممكن استغلالها حتى نبعد خطر المجاعة الذي يهدد شعوب العالم بصورة عامة

وشعوب القارة الأفريقية على وجه التحديد . وفي هذا المجال نناقش العناصر التالية :

- الوضع الجغرافي للقارة .
- مدى انتشار المجاعة في القارة .
- أهمية اقتصاد القارة في توفير الغذاء .
- التوافق بين توفير الغذاء وحل مشكلة المجاعة .

أولاً : الوضع الجغرافي :

تتوسط أفريقيا قارات العالم القديم ، وهي ثاني قارات العالم مساحة إذ تبلغ حوالي 31 مليون كم2 تقريباً ، هي تساوي مساحة الصين ، والهند ، وأوروبا ، والأرجنتين ، ونيوزيلندا ، والولايات المتحدة مجتمعة . ويبلغ عدد البلدان الأفريقية 54 دولة هي : الجزائر ، وأنغولا ، وبنين ، وبوتسوانا ، وبوركينافاسو ، وبوروندي ، والكاميرون ، وجمهورية أفريقا الوسطى ، وتشاد ، وغامبيا ، وغانا ، وغينيا بيساو ، وساحل العاج ، وكينيا ، وليسوتو ، وليبريا ، وليبيا ، وملاوي ، ومالي ، وموريتانيا ، والمغرب ، وموزمبيق ، وناميبيا ، والنيجر ، ونيجيريا ، وجمهورية الكونغو (برازفيل) ، ورواندا ، وجنوب أفريقيا ، وسيراليون ، والسنغال ، و الصومال ، والسودان ، وسوزيلاند ، وتنزانيا ، وتوجو ، وتونس ، وأوغندا ، وزامبيا ، وزيمبابوي ، ومدغشقر ، وجزر سيشل ، وجزر القمر ، وجزر الرأس الأخضر ، والصحراء الغربية ، وساوتومي وبرنسيب . الشكل (1) .

تتميز دول القارة بالكثير من الخصائص المشتركة ، ولكنها تختلف اختلافاً ظاهراً في المساحة ، وعدد السكان ، والموارد الاقتصادية ، فنيجريا هي أكبر دولة من حيث عدد السكان الذين يقدر عددهم بحوالي 126.6 مليون نسمة (عام 2001) ، بينما توجد سبع دول مستقلة في القارة لا يتجاوز عدد سكان كل منها مليون نسمة ، وتعد سيشل هي الدولة الأصغر من حيث عدد السكان الذين قدروا بحوالي 77 ألف نسمة ، أما إجمالي عدد سكان القارة فيصل إلى حوالي 5 . 783 مليون نسمة عام 2000.

تمتد قارة أفريقيا فيما بين دائرتي عرض 37° شمالاً و 35° جنوباً ، وقد سمح هذا الامتداد بمرور دائرة خط الاستواء بالقرب من منتصفها ، وقد نتجت عنه منطقة استوائية واسعة من شأنها أن تقلل من أهمية الجزء الأوسط من القارة في مجال النشاط البشري ، وإنتاج الغذاء ، كما تميزت بتنوع مناخي شبه متناظر بين شمالها وجنوبها ، وقد يعاب على القارة التفلطح في النصف الشمالي نحو كل من الشرق والغرب ، مما يقلل من أهمية المسطحات المائية المجاورة ، وقد ساهم هذا التفلطح في ظهور نطاق عظيم من الصحاري الحارة ممثلاً في الصحراء الكبرى الأفريقية التي تميزت بالجفاف ، وقلة الغطاء النباتي ، وتناقص الثروة الحيوانية ، وانخفاض الكثافة السكانية . (رياض ، 1973 ، ص 140) .

شكل (1) توزيع الوحدات السياسية بالقارة الأفريقية .

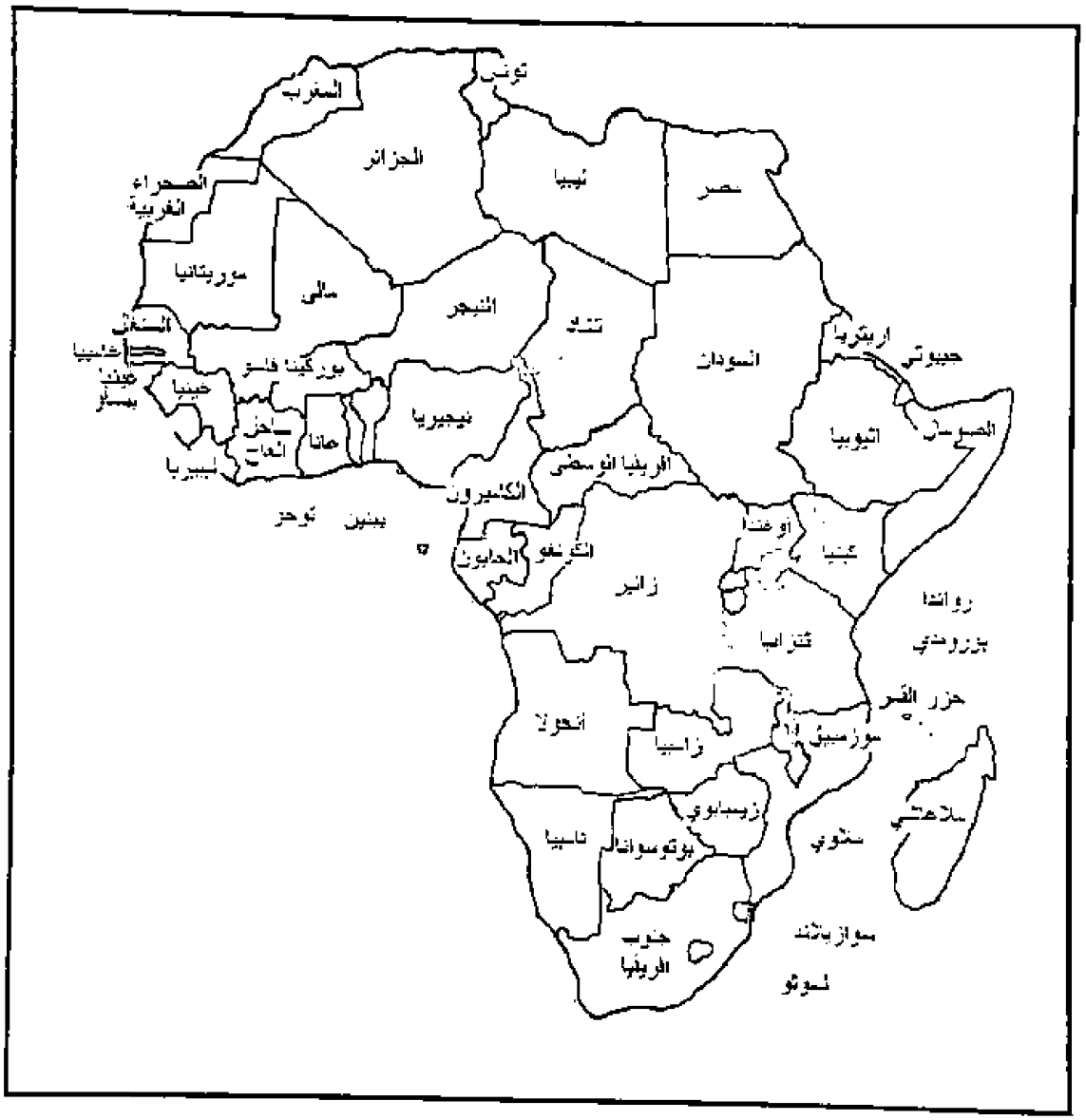

وتعتبر قارة أفريقيا من أفقر قارات العالم في وجود السهول الساحلية الفيضية ، وقد تكون لنشأتها القديمة وتركيبتها الصخرية آثار على المظهر الهضبي الذي تميزت به ، ويشير الجدول (1) إلى مقارنة ارتفاع القارة بارتفاع كل من قارتي أمريكا الجنوبية وأوروبا حيث ينحصر ارتفاع القارة بصورة عامة فيما بين (200 ــ 2000 متر) فوق مستوى سطح البحر .

جدول (1) مقارنة ارتفاع قارة أفريقيا مع قارتي أمريكا الجنوبية وأوروبا

القارة	أقل من 200م	من 200 إلى 500 م	من 500 إلى 100 م	من 1000 إلى 2000 م	أعلى من 2000 م	متوسط الارتفاع
أفريقيا	% 15	% 35	% 28	% 19	% 3	670 م
أمريكا الجنوبية	% 43	% 26	% 16	% 6	% 9	580 م
أوروبا	% 57	% 27	% 10	% 5	% 1	300 م

ــ المصدر : (رياض ، 1973 : ص 91) :

فالارتفاع الهضبي المشار إليه في الجدول السابق لم يمكن معظم أنهار القارة من تكوين سهول فيضية واسعة ، وفي نفس الوقت لم تتمكن المسطحات المائية المجاورة من خلق سهول ساحلية متعمقة في اليابس ، ماعدا في بعض مناطقها الشمالية المطلة على البحر المتوسط ، وسهول موزمبيق المطلة على مضيق موزمبيق والمحيط الهندي في جنوبها الشرقي .

يساهم الارتفاع عن سطح البحر في زيادة فرص التساقطات المطرية على اليابس وخصوصاً عندما تكون المرتفعات قريبة من الساحل ، ومما يساهم في زيادة معدلات الأمطار وقوع المرتفعات في موقع مناسب لاعتراض الرياح الممطرة كما هو الحال في شمال القارة وجنوبها ، فزيادة معدلات الأمطار في بعض مناطق القارة لها جوانب إيجابية جيدة على النبات الطبيعي والنشاط البشري ، وقد يكون الموقع الجغرافي لتوزيع الأمطار في القارة غير متناسق بسبب تركيبتها الصخرية والهضبية ،وقلة الخلجان ، وامتداد المساحة الكبيرة في الشمال التي تتوسطها الصحراء الكبرى ، ومجاورة اليابس الآسيوي للقارة ، ثم التوزيع الطبيعي لدوائر العرض الممتدة شمال وجنوب خط الاستواء ، كل ذلك خلق نظاماً مطرياً لم يكن في صالح القارة والمستوطنين المقيمين على أرضها بدرجة كبيرة .

لقد ساهمت الأمطار الاستوائية والموسمية في خلق عدد كبير من البحيرات الداخلية والمسيلات المائية التي ينصرف جزء من مياهها عبر عدد من الأنهار الرئيسية كالنيل، وزائير ، والنيجر ، الزمبيزي ، السنغال وغيرها، وعلى الرغم من ضخامة كمية المياه المنصرفة إلا أن المستغل منها في مجال الزراعة المروية جد قليل ، وقد يستثنى منها نهر النيل الذي تستغل مياهه بدرجة كبيرة وخصوصاً قرب مصبه على ساحل البحر المتوسط كما في شكل (2) الذي تبين توزيع معدلات الأمطار في القارة .

إن المتتبع للتصريف النهري للقارة يشعر بضخامة كمية المياه التي تتوفر عليها من خلال الأمطار الاستوائية والموسمية ، ولكن لا يستطيع التعليق على

ضياع كميات كبيرة منها في مياه البحار والمحيطات ، إذ أن ذلك يعرضه للتساؤل في عدة اتجاهات من أهمها عدم وعي الأفريقي بهذه الكميات .

شكل (2) توزيع معدلات الأمطار في القارة الأفريقية .

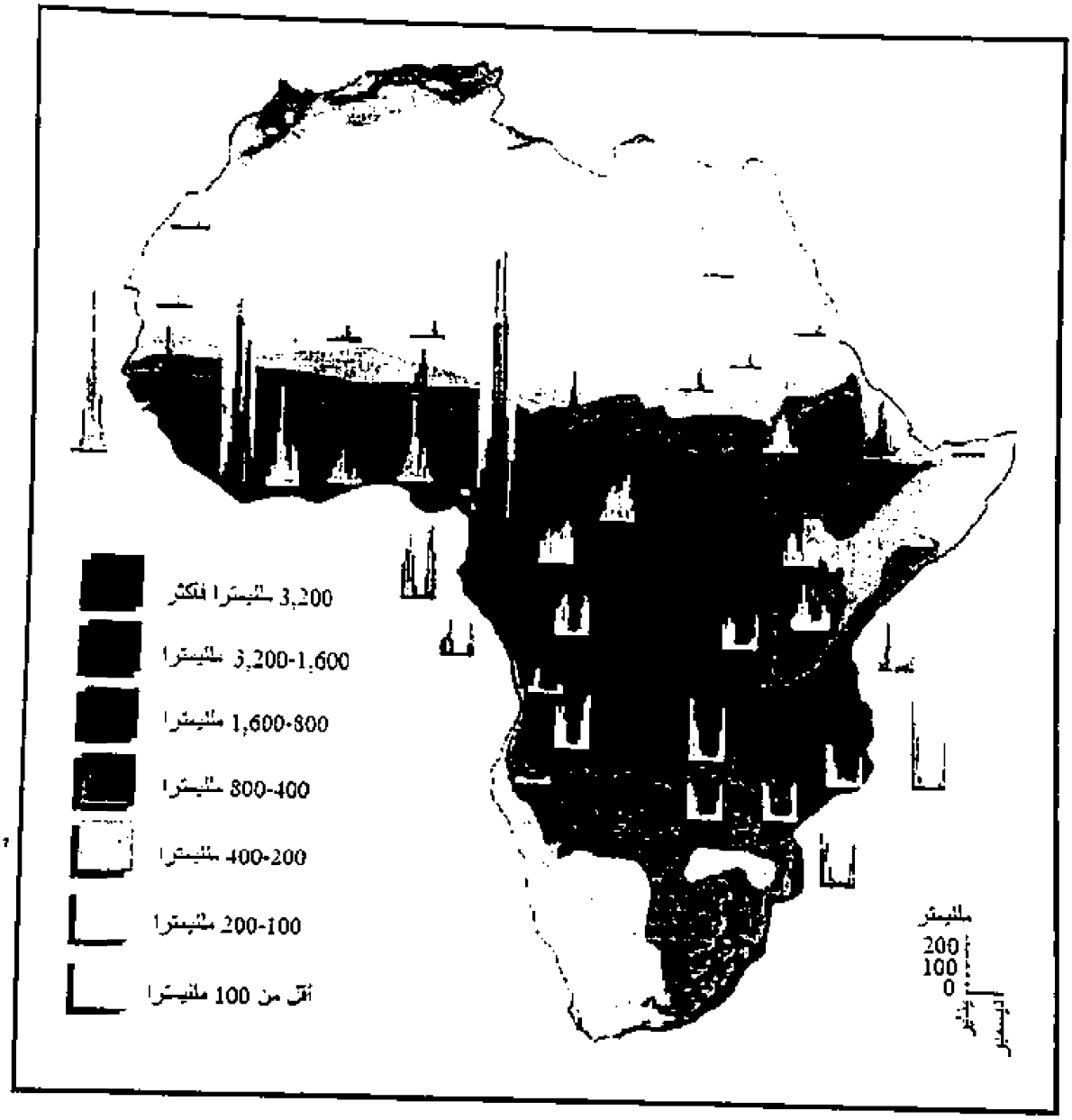

تشكل الصحاري الحارة نطاقين عظيمين في شمال القارة وجنوبها ، فإذا كانت صحراء كلهاري في جنوب غرب القارة ذات مساحة أصغر من الصحراء الكبرى الواقعة في الشمال ، إلا أن مقارنة مساحة نصفي القارة الشمالي والجنوبي تجعل من صحراء كلهاري منطقة عجز وضعف أمام الاستقرار البشري ، والتوطن الاستيطاني والمرغوب .

وبصفة عامة يمكن القول بأن القارة تجمع بين متناقضين كبيرين وهما : مناطق تفيض عليها المياه حتى تكاد تحرم أهلها من العيش وهي تتمثل في النطاق الاستوائي والنطاق المداري ، ومناطق تجف وتتصحر حتى يحرم صخرها من تذوق طعم الرطوبة وتتمثل في النطاقين العظيمين للصحاري الحارة التي تتميز بها القارة وهما الصحراء الكبرى في شمال القارة وصحراء كلهاري في جنوبها . ويمكن استغلال مناطق الوفرة المائية بما يعود على الحياة النباتية والنشاط البشري بالخير ، وذلك من خلال الاهتمام بأطراف الصحاري الحارة ، وخلق حواجز أمام التصحر وزحف الكثبان الرملية وخصوصاً على المناطق المستغلة حالياً من القارة ، التي يتهدد سكانها بخطر المجاعة القحط مشكلة العصر التي لم يتم بعد وضع خطة مناسبة للحد منها في هذه القارة . فالوضع الذي تشهده القارة كفيل بنشر المجاعة بين شعوبها وعلى أرضها في مناطق مختلفة على الرغم من الثروات التي تساهم بها القارة على المستوى العالمي .

جدول (2) توزيع أهم السلع التي تساهم بها القارة على المستوى العالمي

السلعة	نسبة إنتاج القارة	الدول الإفريقية المنتجة
الكروم	33 %	جنوب أفريقيا ، مدغشقر ، السودان ، زيمبابوي
الكوبالت	33 %	الكونغو ، جنوب أفريقيا ، بوتسوانا ، المغرب ، جنوب أفريقيا
الماس	95 %	الكونغو ، جنوب أفريقيا ، بوتسوانا ، أفريقيا الوسطى ، غينيا ، زامبيا .
الذهب	50 ــ 65%	غانا ، زيمبابوي، الكونغو ، غينيا ، مالي ،تنزانيا
البلاتينيوم	95 %	جنوب أفريقيا ، الغابون ، غانا ، المغرب
اليورانيوم	20 ــ 25%	جنوب أفريقيا

وإلى جانب ما ورد في الجدول السابق (2) فإن القارة تمتلك من الحديد والنحاس 13% من احتياطي العالم ، وتمتلك من الكروم من 90% إلى 97%، ومن البلاتين 85% ، المنجنيز 64% ، والذهب والفوسفات 50% ، واليورانيوم 35% ، ومن الطاقة الكهربائية المائية 43% وهذه الطاقة على سبيل المثال المستغل منها 5 % فقط ، في حين تستغل أوروبا 65% من طاقتها ، وآسيا 30% ، وأمريكا الوسطى 15% ، وأمريكا الجنوبية 3% ، وبالإضافة إلى ذلك توجد المنتجات الزراعية مثل القطن ، وقصب السكر ، والكاكاو الذي تمتلك أفريقيا منه أكثر من 70% من إنتاج العالم ، وكذلك الفول

السوداني ، والأرز ، والفواكه ، والنخيل الذي تمتلك أفريقيا منه أكثر من 53% من النخيل في العالم .

تشير الأرقام إلى أن ديون أفريقيا في البلدان الواقعة جنوب الصحراء الكبرى ، توشك الآن على الوصول إلى 300 مليار دولار ، وفوائد هذه الديون سنوياً تبلغ نحو 20 مليار ، أو ما يعادل 20% من قيمة صادرات القارة .

وقد فقدت أفريقيا نحو 7 ملايين طفل أقل من خمسة أعوام خلال عام 1998 وحده ، وقد يكون الرقم في العام 2000 قريباً من 9 ملايين . وتكرر في مؤتمر صندوق النقد الدولي عام 1998 أن الدول الغنية ستلغي 100 مليار من قروضها للفقراء " خلال فترة وجيزة " ، وحل العام 2000 فإذا بما الغي من ديون يقف عند 11 مليار دولار ، وليت ذلك ارتقى إلى جزء من خطة مخلصة حتى وإن تأخرت قليلاً لإنهاء هذه المأساة . ذلك أن " اللعبة " استمرت على حالها ، بل أنها زادت شراسة وضراوة .

وقد قدر من يتابعون هذه القضية ما يخرج من أفريقيا من مال كل عام إلى الخارج ، وما يدخل إليها أيضاً ، فإذا بالأرقام تكشف حقيقة ، تلك هي أن أفريقيا ترسل إلى الخارج 16 دولار في مقابل كل دولار واحد تتلقاه من الخارج ، وهذا يعني أن القارة تحتوي على موارد وخيرات كثيرة يستفيد منها العالم المحيط بها والمسيطر عليها ، وقد يفسر ذلك بأن البشر الذين ينتشروا على أرضها غير مؤهلين لهذه الخيرات ، وأن ما يتم الحصول عليه عبارة عن أجر في مقابل حماية هذه الخيرات من الاستغلال المحلي .

وفيما يتعلق بمؤشرات التنمية البشرية في القارة الأفريقية نجد اختلافاً واسعاً في مستويات التعليم ونسبة الأمية بين دول القارة ، حيث تصل نسبة الأمية إلى أقل معدل لها في دول مثل موريشيوس (16%) وزيمبابوي (12%) بينما تصل إلى أعلى معدلاتها في دول مثل بوكينافاسو (77) وغامبيا (65%) والنيجر (85%) . كذلك يختلف متوسط العمر المتوقع الذي تناقص في بعض الدول التي بدأت تعاني من انتشار مرض الإيدز مثل زيمبابوي .

وتختلف دول القارة فيما تتميز به من موارد اقتصادية طبيعية . فبعض الدول في الجنوب الأفريقي تتميز بتنوع مواردها (جنوب أفريقيا وجمهورية الكونغو الديمقراطية) مقارنة بدول أخرى تتميز بضعف مواردها (النيجر والصومال) . وتعتبر القارة الأفريقية أفقر قارة في القرن الحادي والعشرين ، فهي تأتي في المرتبة الأخيرة من ناحية توفر واستخدام التقنيات الحديثة ، وهي الأكثر مديونية وتهميشاً في العالم ، وبالرغم من أنها تشكل 12.5% من مجموع سكان العالم ، إلا أنها تنتج ما نسبته 3.7% من الناتج الإجمالي العالمي ، وتساهم فقط بنسبة 1.7% من التجارة العالمية للبضائع والخدمات وهي مصدر لخمس إجمالي ناتجها القومي .

ثانياً : مدى انتشار المجاعة في القارة :

هل يستمر البشر على كوكب الأرض أحياء دون التعرض للموت بسبب قلة الغذاء ، وانتشار المجاعة ، وهل ستترك الدول المنتجة للغذاء وهي الدول الغنية ملايين البشر يموتون جوعاً دون أن تمد إليهم يد المساعدة بإرسال الغذاء ، وما الدور الذي سوف تقوم به الدول الكبرى عندما يصل سكان

الأرض إلى أكثر من 17 مليار نسمة تقريباً مع نهاية القرن الحادي والعشرين.

إن أمريكا الشمالية سوف تستمر سيدة الغذاء في العالم لما تتوفر عليه من مياه وأراض زراعية وتقنية متقدمة وسيادة على أسواق الغذاء العالمية ، فالولايات المتحدة الأمريكية وهي القطب الأوحد في العالم في الوقت الحاضر تقدم هبات الغذاء لبعض الشعوب ليس حباً فيها ولكن من أجل أن تشعر الآخرين بقوتها وهيبتها ، فهل يمكن أن تتحول هذه الهبات إلى واجب مقدس يقوم به الأغنياء من أجل حماية بني البشر من أشباح المجاعة والموت الذي يهدد مئات الملايين من سكان الأرض .

على الرغم من أن أفريقيا كانت من أولى المناطق التي تم اكتشافها من جانب الأوربيين إلا أنها من الناحية الواقعية كانت آخر المناطق اكتشافاً من حيث تقدير ثرواتها الطبيعية ، حيث كان التركيز الأوروبي قاصراً في البداية على نقل العبيد من القارة الأفريقية عبر المحيط الأطلنطي إلى العالم الجديد في الأميركيتين ، ثم بدأت القوى الاستعمارية في إطار تكالبها الاستعماري على أفريقيا بالاهتمام بالثروات الضخمة غير المكتشفة في القارة ، ومواردها المعدنية ، والزراعية . فمنذ السيطرة الاستعمارية مع سيطرة البلجيكيين على دولة الكونغو الحرة كان الهدف الأساسي استغلال الثروات الغنية لهذه المنطقة.

وفي جنوب أفريقيا أحكمت بريطانيا سيطرتها على المنطقة بعد اكتشاف الماس ثم الذهب ، وفي بعض المستعمرات في كينيا وروديسيا الجنوبية

(زيمبابوي حالياً) كان التركيز على الأراضي الزراعية ، وبالتالي كان الهدف النهائي من الاستعمار في القارة على اختلاف مصادره هو استغلال مواردها .

وظهرت نتيجة هذا الاستنزاف بعد رحيل القوى الاستعمارية عن القارة في ستينيات القرن العشرين حيث استقلت الدول الأفريقية لتجد نفسها دولاً فقيرة ، حتى إذا كانت تملك موارد زراعية أو معدنية ، ووجدت نفسها مضطرة لأن تربط نفسها من جديد في اتفاقيات وترتيبات اقتصادية مع الدول الاستعمارية السابقة لعدم تعودها على استغلال مواردها .

كانت القارة الأفريقية في أواخر التسعينيات تضم 12.5% من مجموع سكان العالم (736 مليون نسمة من مجموع سكان العالم الذين كانوا يمثلون 5.8 مليارات نسمة) ، ولا يتعدى نصيبها من الناتج العالمي 1.6% وهذه الفجوة السابقة ليست ناتجة عن ضعف في الموارد الاقتصادية إنما تنتج من عدم القدرة على استغلالها ، فالعديد من الدول الأفريقية تعتمد على تصدير مادة خام أو سلعة أولية واحدة للحصول على النقد الأجنبي . فدول مثل الجزائر ، وأنجولا ، والكونغو برازافيل ، والجابون ، وليبيا ، ونيجيريا على سبيل المثال تعتمد على تصدير البترول الخام للحصول على حوالي 70 – 95% من النقد الأجنبي ، في حين تعتمد بوتسوانا على تصدير الماس للحصول على 80% من النقد الأجنبي ، وتعتمد النيجر على اليورانيوم الذي يدر لها 96% من النقد الأجنبي ، إلى غير ذلك من الأمثلة ، وبذلك فإن هذه الدول تواجه مشكلة التنوع ومن الصعب حلها في ظل وضع التبعية الذي تميزت به هذه الدول ، وقد عملت الدول الاستعمارية السابقة على دعمه بعد حصول هذه الدول على الاستقلال .

ونتيجة لذلك فإن القارة تتراجع مكانتها اقتصادياً مقارنة بغيرها من الأقاليم النامية ، فمن بين تسع وأربعين دولة هي الأقل نمواً في العالم حسب تصنيف الأمم المتحدة عام 2001 هناك أربع وثلاثون دولة أفريقية منها دول أفريقية جنوب الصحراء .

تواجه القارة الأفريقية العديد من التحديات ، فقد أبتليت بحشرة الجراد التي ترقد يرقاتها في الأراضي الرطبة بالصحراء الأفريقية لتتحرك عندما تنمو إلى حشرة كاملة جائعة تبحث عن الأخضر أينما كان ، وأخر هجوم للجراد في غرب أفريقيا كان عام 1987 ، وفي عام 1998 تمت إبادة 33 سرباً من الجراد بلغت مساحتها 725 كيلو متر مربع ، وعدد الجراد بهذه الأسراب 50 مليار جرادة على الحدود المصرية السودانية ، وساحل البحر الأحمر بمعاونة طائرات القوات المسلحة بالتعاون مع وزارة الزراعة وهيأة الأرصاد الجوية ، ويبدو أن الجراد ينافس البشر في البقاء رغم إبادة وموت الملايين منها .

إن الجراد بهذه الكمية الكبيرة ثروة هائلة لو أمكن اصطياده وتحويله إلى علف بروتيني ممتاز للحيوان ، وبالطبع فإن استخدام الطائرات لرش مناطق تكاثر الجراد قد قضت على تلك الأطباق الطائرة منه ، ولكن هل هناك أسباب للمجاعة أخرى يمكن أن يُطل شبحها على البشر في الألفية الثالثة ؟ نعم المجاعة قائمة فعلاً وتحصد أرواح الملايين في قارة أفريقيا ، والأسباب عديدة ومتنوعة ، فالتصحر وزحف كثبان الرمال وعواصفها قد قضت على مساحات كبيرة من الأراضي المزروعة التي غرقت في بحر من الرمال ، ويأتي تزايد عدد سكان العالم الذي يقدر في بداية الألفية الثالثة بحوالي 6500 مليون نسمة،

وقد يصل عند نهاية القرن الحالي أي عام 2100 ميلادية إلـــى 16.5 مليـــار نسمة ، ويزيد العالم 250 ألف نسمة يومياً أي 91 مليون إنسان سنوياً .

يذكر تقرير لبرنامج الغذاء العالمي ومنظمة الأغذية والزراعة أن الملايين من البشر في ليسوتو ، وزامبيا ، وموزمبيـــق ، ومـــلاوي ، وزيمبـــابوي ، وسوازيلاند يعيشون على حافة المجاعة ، وقد أدت المجاعة في زامبيـــا إلـــى أكل الناس للأعشاب والأشجار التي قد تكون مسمومة أحياناً ، وتعتبر زامبيا في وضع قاتم حيث قدر عدد الأشخاص الذين احتاجوا للمعونة الغذائية بحلول موسم شهر مارس 2003 بنحو 2.3 مليون نسمة ، وقد قدرت المعونة الغذائية المطلوبة لهؤلاء المحتاجين بنحو 147 ألف طن ، وقد تفـشت فـــي زامبيـــا الظواهر المصاحبة للفقر مثل السرقة والبغاء كوسائل لكسب الطعام .

هذا وتهدد الأزمة الغذائية نحو 13 مليون نسمة بالمجاعة بجنوب القـــارة الأفريقية وحدها ، وتتعرض عدة بلدان في جنوب القارة الأفريقيـــة لمخـــاطر حقيقية منها : ليسوتو ، وملاوي ، وسوازيلاند ، وزيمبابوي ، ومن المحتمـــل أن يموت خلال عقد من الزمن أكثر منه 13 مليون نسمة جراء الجوع .

ويمكن توضيح أن المجاعة ليست نقصاً في الغذاء ، بل المجاعة يمكن أن تكون عدم القدرة على الحصول على الغذاء الضروري نتيجة ارتفاع الأسعار أو عدم توفر ثمن الغذاء أو عدم توفر القدرة على إنتاج الغـــذاء الـــضروري للبشر .

ثالثاً : أهمية اقتصاد القارة في توفير الغذاء :

تعرضت البشرية إلى أيام عصيبة واجه فيها الإنسان المجاعة ، والتي أهم أسبابها الرئيسية الجفاف ، أو بكلمات أخرى نقص المياه ، وبغير المياه تنتهي الحياة ، وعندما تقل الأمطار ولا يأتي الفيضان من المياه في مجاري الأنهار لا تنمو المزروعات بغير الماء سبب الحياة ، وإذا لم يوجد مخزون كاف من الغلال وغيره من الأغذية لا يستطيع الإنسان أن يحيا بدون الخبز ، وخاصة القمح الذي يعتبر الغذاء الرئيسي لمعظم شعوب الأرض .

إن زيادة البشر ومحدودية كميات المياه العذبة في الأنهار ، مع عدم الإنفاق على تنمية مصادر المياه وتخزينها فإن القارة الأمريكية ستكون بإنتاجها الهائل من الأغذية وخاصة القمح مهيمنة على إطعام العالم . وقد يحالف الحظ مصر لحل مشكلة الغذاء عندما تقوم بتنفيذ مشروع فرع النيل الموجه نحو منخفض القطارة ، والذي يهدف إلى تكوين خزان جديد للمياه العذبة ، وهذا المشروع سوف يكون مشروع الألفية الثالثة بالنسبة لمصر ، وفي نفس الوقت مخرجاً من عنق الزجاجة في مجال التوسع الزراعي وحل مشكلة الغذاء ، وهو المشروع الأعظم عبر تاريخ مصر القادم لقرون عديدة ، ويتوقع أن يصل عدد سكان مصر إلى حوالي 200 مليون نسمة مع نهاية القرن الواحد والعشرين .

إن اقتصاديات أفريقيا السوداء تعتمد على أعمدة ثلاثة وهي : الزراعة ، وصناعة النسيج ، والبناء ، ذلك أن الناس يحتاجون إلى الطعام والملبس

والمسكن ، إلا أن هذه القطاعات تم تخريبها تدريجياً بتحويل الاقتصاديات الأفريقية إلى اقتصاديات لتصدير المواد الخام والاستيراد .

إنه ليس بوسع أفريقيا أن تحقق الآن التراكم الرأسمالي الضروري لتجاوز أزمتها ، فإن مجتمعاً في العالم من الوجهة الاقتصادية يتجه على نحو موضوعي إلى تلبية احتياجات الحياة الأساسية أولاً ، وإلا انتفت شروط الحفاظ على الحياة من الأصل ، أي الحفاظ على هذا المجتمع من الانقراض ، بعد ذلك يمكننا النظر إلى معدلات الادخار ، أو بالأحرى ما يمكن تحقيقه من فوائد مالية يمكن توجيه قسم منها إلى سداد الديون المتراكمة على القارة الأفريقية مثلاً .

يقول البعض أن الأفارقة لا يستطيعون العمل والإنتاج والبناء مثل الألمان، ولكن كيف يمكنهم أن يفعلوا ذلك إذا كانوا ينطلقون من شروط مختلفة تماماً ، إنهم لا يستطيعون الإنفاق على التعليم لأنهم يسددون للأجانب مستحقات الديون وفوائدها ، ثم إنهم لا يستطيعون ضخ أي استثمارات ذات شأن في أي من القطاعات الاقتصادية الأساسية لأنهم أساساً لا يجدون ما يأكلونه ، بينما قدم الحلفاء لألمانيا عبر مشروع مارشال " هبات " مالية بالغة السخاء لإعادة بناء القطاعات الاقتصادية في ألمانيا حينما لم يكن لدى الألمان أية أموال بالمرة ، ولا يملكون سوى الركام الذي خلفته الحرب .

إن الأفارقة لا يجدون ما يعينهم على توفير الشروط الأساسية للحفاظ على الحياة ، أي بمعنى ماء نظيف ، ودواء متوفر لمواجهة الأوبئة ، وطعام متوازن وذلك على نحو يمكن البشر من الاستيقاظ في الصباح التالي ، إن

الحديث عن معدلات الادخار على نحو ما يفعل فقهاء صندوق النقد الدولي في حالة كحالة أفريقيا السوداء يصبح لغواً يدعو إلى السخرية .

إن لدى البنك الدولي مثلاً رصيداً يتجاوز 30 مليار دولار ، ويحصل من هذا الرصيد على 2 مليار دولار سنوياً على هيئة فوائد على الإيداع، وبوسعه أن يوجه هذه الفوائد لإنشاء معاهد تكنولوجية في أفريقيا لأنه ليس بوسع القارة تجاوز مأساتها إلا عبر خطوتين متتابعتين ، الأولى هي توفير شروط الحفاظ على الحياة من دواء إلى مرافق أساسية ، الثانية هي تطبيق تدريجي لتكنولوجيا متطورة نسبياً ، إذ بوسع ذلك أن يضاعف من إنتاج العامل من أرضه عدة مرات .

رابعاً : التوافق بين توفير الغذاء وحل مشكلة المجاعة :

بالرغم من وفرة المواد الغذائية في العالم فإن أكثر من 800 مليون شخص مازالوا يعانون من المعدة الخاوية ، وألوف الأطفال يموتون يومياً من النتائج المباشرة أو غير المباشرة للجوع ، وسوء التغذية المستديم ، في حين أن جميع الآمال متاحة أمام تراكم الثروات في العالم ما زال السؤال مطروحاً: متى ننتهي من الجوع ؟

لقد مر 17 أكتوبر من السنة الماضية 2003 (وهو اليوم الذي أقرته منظمة الأمم المتحدة يوماً للفقر من كل عام) دون أن يطرأ جديد على هذه المعضلة سوى إضافة سنة أخرى من السنوات العجاف مليئة بالموت ، والجوع والمرض إلى فقراء العالم ، وبالرغم من الجهود الدولية للحد من الفقر ورغم التقدم الذي أحرزته البشرية في شتى المجالات ، إلا أن معضلة الفقر

تزداد يوماً بعد يوم حيث حذر تقرير صدر مؤخراً لمنظمة الأغذية والزراعة الدولية (الفاو) بعنوان " حالة اللاأمن الغذائي في العالم 2003 " من أن المجاعة في العالم آخذة بالازدياد ، وحسب التقرير فإنه يبلغ معدل الارتفاع في عدد الذين يعانون من نقص غذائي نحو خمسة ملايين سنوياً .

وقالت المنظمة في تقريرها السنوي إن حوالي 850 مليون إنسان يأوون إلى فراشهم ليلياً ببطون خاوية ، وخاصة في أفريقيا وآسيا ، كما حذرت المنظمة أيضاً من أن الهدف المرسوم لخفض معدل الجوع بمقدار النصف يبدو بعيداً ويزداد بعداً ، ووصف التقرير العدد الحالي للجياع بأنه " ترجع في الحرب ضد الجوع " . ويقول التقرير إنه طبقاً للأرقام الحديثة من عامي 1999 و 2001 فإن هناك 842 مليون جائع بصورة مزمنة في العالم ، وبسبب الجوع والمرض يموت 35 ألف طفل يومياً ، ويعيش فوق كوكب الأرض 6 مليارات من البشر يبلغ عدد سكان الدول النامية منها 4.3 مليار ، ويعيش منها ما يقارب 3 مليارات تحت خط الفقر وهو دولاران أميركيان في اليوم ، ومن بين هؤلاء هنالك 2.1 مليار يحصلون على أقل من دولار واحد يومياً .

لقد تم بالطبع تسجيل بعض النقاط في الحرب على وباء المجاعة ، فقد ازداد إنتاج المواد الغذائية خلال القرن العشرين بنسبة أعلى من عدد السكان الذي تزايد أكثر من الضعف ، بيد أن عدم التساوي في الحصول على الغذاء ووسائل إنتاجه لا يزال يحرم ملايين البشر من الحق الجوهري الأول وهو الأكل حتى الشبع ، وما زال هناك الكثير لإنجازه قبل تأمين غذاء صحي ومغذي للجميع .

تشكل الزراعة تحدياً رئيسياً للمجاعة ، فأغلب الذي يعانون من سوء التغذية لن يجدوا حلاً إلا من خلالها ، ففي العام 1999 كان 60% من إجمالي سكان البلدان النامية يعيش في الريف بينما نسبة العاملين في القطاع الزراعي تقترب أيضاً من النسبة نفسها ، وفي العديد من البلدان التي تعاني ارتفاعاً في نسبة سوء التغذية فإن القطاع الزراعي يمثل أكثر من 25% من الناتج المحلي، ويؤمن في صورة مباشرة أو غير مباشرة معيشة 70% من الفقراء أو ممن يعانون انعدام الأمن الغذائي ، يضاف إلى ذلك أن غالبية المحرومين القاطنين في المدن هم من أصول ريفية حيث لم يتمكنوا من تأمين معيشة عائلاتهم .

فمن الضروري العمل وبجدية على زيادة مجال الاستثمار الزراعي في بلدان القارة ، وخصوصاً التي تتوفر على مياه الأنهار لاستغلالها في الزراعة المروية ، ولكن الأغلبية وللأسف لا تكرس لها ما يكفي من الموارد بالرغم من دورها كمحرك للاقتصاد في تلك البلدان .

ومن بين المساعي التي تبذلها المنظمة العالمية للأغذية والزراعة لمكافحة مشاكل نقص الإمدادات الغذائية في أفريقيا ، المبادرات التي اتخذتها بهدف زيادة الاستثمار في قطاع الزراعة ، ففي الفترة 1995 ــ 1996 أعد مركز الاستثمارات في المنظمة 31 مشروعاً استثمارياً لأفريقيا بكلفة إجمالية مقدراها مليار و 25 مليون دولار ، بما فيها 762 مليون دولار من موارد خارجية ، وبلغ عدد المشاريع التي تمت المصادقة عليها 18 مشروعاً تصل كلفتها 478 مليون دولار بما فيها 328 مليون دولار على شكل قروض .

وقد بلغ عدد المشاريع التي نفذها برنامج التعاون الفني الخاص بالمنظمة 168 مشروعاً جديداً في أفريقيا خلال السنتين الأخيرتين ، في حين ينشط البرنامج الخاص للأمن الغذائي في 17 بلداً أفريقياً ، وهناك 19 بلداً آخر قيد الدراسة والإعداد في الوقت الحاضر .

وحسب التقرير الأخير للأمم المتحدة فإن عدد الجياع في دول أمريكا اللاتينية ، والبحر الكاريبي ، وآسيا ، والمحيط الهادئ قد انخفض ، وفي المقابل يتزايد عدد الجياع في دول جنوب الصحراء الأفريقية والشرق الأوسط وشمال أفريقيا .

وتقول المنظمة إن الوقت قد حان للسؤال .. لماذا يوجد الملايين من الجياع في عالم ينتج ما يكفي من الغذاء ؟ ويرى التقرير أن الأمر ليس أزمة غذائية بقدر ما هو مشكلة إرادة سياسية ، وقال مدير المنظمة جاك ضيوف إن التقرير يشير إلى أن البلدان التي نجحت في الحد من الجوع لديها نمو اقتصادي متسارع وخاصة في القطاع الزراعي . كما يشير أيضاً إلى بعض العلامات المشجعة مثل المشروع البرازيلي للقضاء على الجوع بحلول عام 2004 .

الخاتمة :

لقد خلص تقرير الأمم المتحدة الأخير بخصوص الغذاء إلى أن البلدان المتأثرة بالمجاعة في القارة الأفريقية تمر بجملة من المشكلات ، ومن أهمها مشكلتا البطالة المتزايدة ، ونقص إيراداتها من العملات الصعبة ، وفي نفس الوقت تتصاعد في هذه الدول معدلات الإصابة بفيروس نقص المناعة

المكتسبة الذي يسبب مرض الإيدز ، حيث ينتشر بسرعة في جنوب القارة الأفريقية ، وهذا الأمر جعل خطر التعرض إلى النقص في الإمدادات الغذائية أشد فتكاً في تلك الحالة .

لعله من المهم جداً أن تحتضن الأمم المتحدة برنامجاً مناسباً في القارة الأفريقية للحد من التصحر في شمالها وجنوبها ، واستغلال مياه الأنهار التي يتصرف معظمها نحو البحار والمحيطات ، ثم وضع خطط تنموية تهدف إلى حماية الغطاء النباتي ومباشرة الزراعة المروية اعتماداً على مياه الأنهار التي لم تستغل بعد ، وسوف يتم ذلك على النحو التالي :

1 ــ تمد الدول الغنية يد المساعدة في هيأة رؤوس أموال واستثمارات تقنية لفتح مشاريع كبرى للزراعة المروية في المناطق الزراعية التي لم تستغل بعد ، في أطراف الصحراء .

2 ــ شق قنوات ضخمة لنقل مياه الأنهار إلى المناطق البكر يمكن تحويلها إلى أراض زراعية من أجل إنتاج الغذاء وعلى وجه الخصوص الحبوب الغذائية .

3 ــ خلق تجمعات استيطانية منتجة يراعي فيها الوحدة العرقية ، وتوفير متطلبات الحياة الاجتماعية ، الاقتصادية ، والسياسية تحت شعار من أجل البقاء ومحاربة المجاعة والفقر .

4 ــ إقامة الوحدات والمنشآت الصناعية اللازمة في عين المكان ، للحد من الاعتماد على تصدير المواد الخام ، وتنويع الأنشطة البشرية التي تقلل من ظاهرة البطالة .

5 ـ نشر الوعي والتثقيف الصحي من أجل خلق أجيال سليمة ترتبط بالأرض ، وتنسى الماضي الذي جعل شعوب القارة تقف في مؤخرة مسيرة التقدم والحضارة التي لا تحسد عليها .

6 ـ الحد من الهجرة المغادرة ، ومحاولة استقطاب الخبرات الأفريقية المهاجرة ، وتحقيق العبارات القائلة : " أفريقيا للأفريقيين " و " لا حلف لأفريقيا إلا مع نفسها " ، وتفعيل الاتحاد الأفريقي .

- أهم المراجع :

1 ــ سعيد الصباغ . الأطلس العربي العام . مطابع فردريكو أو غسطيني ــ ميلانو ، 1956 . ص 38 .

2 ــ محمد رياض وكوثر عبد الرسول . أفريقيا دراسة لمقومات القارة . دار النهضة العربية ــ بيروت ، 1973 .

3 ــ محمد عبد الرازق مناع . جولة في أفريقيا . دار مكتبة الفكر ــ طرابلس، 1974 .

4 ــ محمد عبد الغني سعودي . أفريقيا دراسة في شخصية الأقاليم . مكتبة الأنجلو المصرية ــ القاهرة ، 1983

5 ــ استخدامات في مصادر الإنترنت :

Gala196@hotmail . com

http : // www. Mondiploar .com /

www . karachan . com